

تطبع وتنتشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكتبات الاهالي

تكون بعنوان (جريدة الاهالي) أو باسم صاحب امتيازها (سماعيل باطه) بمصر

جريدة (الاهالي) تقبل المراسلات الغير خاسنة
أجوه البريد حتى كانت متعلقة بشؤون عموميه
أو بأموال أهليه وتنشرها بكل شكر وسنان
لا تنشر الجريده ولا تحتفظ به في المدح ولا المراء
ولا كل ما كان من شأنه ان يضره

محلى ادارة الجريده بجوار مسجد الشيخ زعيان
بشارع الشيخ بدالله بجوار مساكن عابدين امامه

الرسائل التعريفية تكون باسم (الاهالي)

صندوق البوستة غرة ٢٦

الاهالي

١٣١٢

قيمه الاشتراك لغاية سنة ١٨٩٤

داخل لقطر المصري ٢٥ خارج لقطر المصري ٤٠
قيمه الاشتراك تدفع مقدما - أو اقساطا شهرية
أوالثلث من المصولات الشهرية والثلثان من
المصولات السنوية - بقيه بحسب رغبة المشتركين
التي يبدونها عند الاشتراك

لا ترسل الجريده لان يسير بطاها

لا تدفع قيمه للاشتراك الا لمن يده ايصال
الاداره بمهوره بطابع الجمعيه وبإضاء صاحب
الامتياز

أحرر نشر الاعلانات تنقروا بقاء مع ادارة الجريده

جريدة أهلية (سياسية) اخبارية اصلاحية تصدر يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع

١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤

٩ كيهك سنة ١٣١١

مصري في يوم الاثنين ١٩ جمادى الثاني سنة ١٣١٢

موبيليات . ومنها ١٦٦ جنيه اجر للمرافات
ومنها ٢٠٩٠ جنيه اجر محلات ومنها ٢٦٦٦
جنيه مصروفات ثريه وسائره ومتنوعه .
وذلك بعد سائر الاقلام التي ذكرناها
والتي لم نذكرها لسكونها لا يستحق الذكر .
منها ٧٠٠٠ جنيه . كساوى للعباب
خلاف ماهياتهم الشهرية

المحاكم الشرعية

مخصص لها مبلغ ٢٢٣٠١ جنيه بزيادة
٦٠ جنيه عن العام الماضي منها ١٤٠٠ جنيه
تمن وتصلح قروضات (هكذا حسب وارد
الميزانية . وربما كان في الصدور . غير ما
في السطور) ابشروا يا حضرات القضاة
الشرعيين . وشروا الجيب والقفاطين .
بفروشات تحول بينها وبين غوائل التراب
والطين . التي كانت متسلطة عليها لغاية
سنة اربعة وتسعين

(الاهالي) نلتس من عدالة نظارة
الحقانية ان توزع هذا المبلغ على حضرات
القضاء . وهي ضامنة بعدم مطالبتهم
لا بتصلح ولا بتجديد مقروضاتهم . ان
كان لهم مقروضات

قسم القضايا

مخصصه ١٢٠٥٥ جنيه بزيادة ٥٠٩
جنيه عن العام الماضي . وموظفوه اثنان
مستشاران . وواحد نائب . وواحد ناظر .
واثنان وكلاء . وثلاثة رؤساء اقلام . ورامة
وكلاء اقلام . يكون مجموع مرتبات
يراقبون عمل ٢٠ عاملا . مجموع مرتبات
العشرين عاملا المذكورين يوازي مرتب
احد المستشارين بالتقريب

المحاكم المختلطة

مخصصها ١٤٠٢٨٢ جنيه بزيادة الف
جنيه عن العام الماضي منها ١٢٦٦٥ جنيه
تصرف مكافآت سنوية الى القضاة وبعض
الموظفين . ومنها ٦٦٠٠ جنيه اجرة لساخين
ظهورات باليوميه . ومنها ١٥٠٠ جنيه
مصاريف سفرية القضاة . وتعويض تغيير
محل الإقامة . ومنها ٣٠٠ جنيه ثمن كساوي
للحجاب . ٣٢٠٤ جنيه ثمن ادوات مكتبيه
مثل ريش واقلام وما اشبهه . وذلك خلاف
٢٠٠ جنيه مصاريف ملج و ٢٠٠ جنيه
مصاريف توضيب (هكذا في الاصل)

المحاكم الاهلية

مخصص لها ١٦١٦٥٦ جنيه بزيادة
٣٥٨١ جنيه عن العام الماضي منها ٥٦٠٥
جنيه مصاريف انتقال وبدل سفرية . ومنها
٥٤٣٥ جنيه كتاب باليوميه . ومنها ٨٩٠
جنيه تعويض للسكره ومنها ١١٤٥٠ مصاريف
مطبوعات . ومنها ٩١٥ جنيه مشترى وتصلح

المشتلة عليها ابواب . وفصول . واقسام .
وبنود . الميزانية . سيفي كل نظارة علي
حدثها . بدون ان تكون مشفوعة بأدني
الملاحظات من عذباتنا . اكفاه بما يتخلل
تلك السطور من المستغربات التي تحاطب
الاهالي قائلة ان كتم تدعون الفقه والفقر
والدين . فهذه ارقام ميزانيتكم تكذبكم
وتشبه عليكم . فشد ما تدعونه حتى انظلت
على الحكومة حيلكم . فأجلت تحصيل
جزء من اوالكم وانشرت بصالح خزنتكم
والتي تادي . كل من كان على بعداني كيلو
مقر من مركز وجردوها . بالثبث لعدم الدهشة
ومن التأمل او الانكفث لها . (يا مبيت
العقل والدين) نسألك الحقانية وحسن اليقين
نظارة الحقانية

مخصصها ٣٨٠١٦٢ جنيه بزيادة
٧٨٤٥ جنيه عن العام الماضي . منها ٣٨٦٨
جنيه مصاريف ديوان اموم بما فيه قلم
المستشار القضائي وما يحسن تخصصه
بالذكر من مفردات العموم مبلغ ٤٨١٤
جنيه لقسم الادارة الادفركية . وهي تشتمل
على ناظر واثنين وكلاء . ادارته . وواحد وكيل
قلم . المجلة اربعة يراقبون عمل ستة عمال
يخا الاداره العربية يوجد بها ناظر ادارته
وكيل ادارته واثنين وكلاء . اقلام يراقبون
عمل اربعة وعشرين عاملا فضلا عن
اشغالهم العامة التي يقتضاها يشتغلون وأولئك
امال

بيان

ان ام ما يوجد بهذا العدد أولا
عجايب الميزانية ومستغرباتنا . ثانيا معروض
من الفلاحين لابي الفلاح . ثالثا نقابة
الاشراف . رابعا الحقانية ومشروعاتها
الخديعة . خامسا الشركة التجارية القضائية
سادسا معذرة افانصل رجال الشورى في
عدم تقديم احدهم لاقتراح التنازل عن
مرتباتهم . سابعا القامة الحيفاء . وعدم اثرها
من عيوب الرقبة . ثامنا جواب وثلاثة
الجلس الخصوص . على ما كان وما سيكون
تاسعا الاسكندرية والمعارف . عاشرا المحاكم
المختلطة وتجميل المقرود فيها . حادي عشر
مشورات اخرى متنوعة . ثاني عشر المحامين
الابتدائيين . وظلالهم من الحقانين

عجايب الميزانية ومستغرباتنا
لقد اخترنا هذه المجلة لان تكون
عزنا لكلامنا على الميزانية في هذا العدد .
حيث ان بعض القراء عند ما وقع نظرم
على الصحيفة الاولى من العدد الثالث .
وعلموا انها مشغولة بالبحث بتعلق بالميزانية .
قد توهموا انها من الابحاث السياسية التي
لا فائدة في السكلام عليها او الاشتغال بها
لانها . مقررة . مقررة . على كل حال
ولكن لما كانت تلك الابحاث بعيدة
بعدا شاسعا عن الانتقاد السياسي او
الاعتراض الاصلاحي . وكانت قاصرة
فقط على بيان عجائب . وايضاح الغرائب .

هذا مع العلم بان المبلغ المقرر لديوان العموم مع فداحته فانه لم يكن من ضمن اقلامه مرتب لناظر الديوان . حيث فيما سبق قررت الحكومة رحمة بالمعارف ان تكون ادارتها محالة على احد النظائر . لعدم ايهاض كاهلها بمرتب النظارة الذي لو تحملت اضعافه لكان ذلك خيرا لها من الحمل الثقيل الذي ثن وتسقيت من نتائج تسلمه عليها الآن . فكانت كالاستجير من الرضا . بالنار (البقية تأتي)

نقابة الاشراف

لقد قابل عامة القوم وخاصتهم . بمزيد المسرة . وجليل الشكر . وجليل الدعاء . قرار مجلس النظائر الصادر تحت رئاسة مولانا امير البلاد وعز يزها . بتشكيل لجنة عالية . من خصائصها ولا البحث في شكاوي الاشراف من حبس حقوقهم في غلة الاوقاف التي يديرها سماحة السيد البكري وفي المرتبات الجارية صرفها برسمهم من الجهات الاخرى . وثانياً وضع نظام لانتخاب مشايخ الطرق ونقابة الاشراف وفضلهم دورج من دورج . ووجههم على مقصدهم . نعم وان لم يكن ذلك بالامر الجديد . الا انه قد كان له عظيم الوقوع وجيل التأثير بين الالوف المؤلفة من المرومين من حقوقهم المادية . والمصابين في شوقهم الالدية بجملة علل مختلفة من عدة اعوام سالفه

اما كون هذا القرار لم يكن بالامر الجديد . فهو سابقة صدور قرار مثله من مجلس النظائر في ايام جنتسكان الحديوي المرحوم . بناء على مثل هذه التكتيكات المتسلسلة من زمن مديد . ولكن لما كان المرحوم السيد عبد الباقي افندي البكري من جملة الاعضاء الذين تشككت منهم اللجنة السابقة تحت رئاسة ناظر الاوقاف في ذلك العهد . فقد نسجت يد المساعي والاغراض عناكب الامال والاعمال على ذلك القرار حتى بددت اصوات المتظلمين والمستغيثين في الوقت الحاضر ذلك النسيج الذي تلاشيه قد وضع لنظارة الداخلية طريق السير والعمل لانصاف هؤلاء الفقراء الضعاف وتبديد غيوم الاختلال والاعتلال من سما هذه الفئالت التي هي اولى بكل نجلة واكرام وانصاف واحترام . فرفعت نظارة الداخلية

مذكرة لمجلس النظائر سالت فيها تغيير اعضاء اللجنة السالفة لكي لا يكون الخصم . (خصما وحكماً) . فقررا جلس ما عله الخاص والعالم ولعمهور وطيد الامل بان ان يبين اعضاء اللجنة مقدار المهمة التي انيطت بهم . ويتأملون في نتائج عملهم بين يدي القدير المنتقم الجبار . ثم بين يدي ولي النعم والرأي العام . ولا يتركون قولاً لقال . ولا مطلقاً للائم

نعم وان كانت المهمة خطيرة . والمهم شاق ولكن من راجع معظم اعضاء اللجنة علم بان الله قد اراد خيرا بأوائك الضعفاء وما اشدت الكرب الالهان . وعلى اللجنة ان تبادر الى الشروع في العمل . وتواصل الاشتغال به . حتى لا يتطرق اليها الملل او السآمة فتعود الاحوال الى اسوأ مما كانت عليه قبل الآن

اما ما شاع من استقالة سماحة السيد البكري فهو امر لم يخطر مطلقاً على اذهان ولاية الامور لحد الآن . اذ لم يتضح ما يقتضيه لحسد اليوم . اما الخبيرون يرفع عريضة الاستقالة على اكف الاختيار . قبل ان يرفعها بيد الضرورة والاضطرار . وذلك لان نتائج البحث لاشك ولا ريب في انها ستكون وبالاً على سماحته . ومأساة بسادته كل المساس . وذلك لان سماحته عند ما تداولت الايام . وسمته صروف الدهر زمام نقابة الاشراف . قد استوى على عرشها الختل . وسار فيها على نظامها المعتل . ولم يستعمل سيفه قواعدها مثقال ذرة مما افاضه الباري عليه من هبات المعارف والعلوم . ولم يصنع في الامانة التي عهدت اليه صنعاً له نصيب من قوله تعالى (لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) ولم يفعل مع قومه (اسيه جيشه) جميلاً يداوي به قروحهم السابقة . بل جعلهم يستغيثون بالايام الغابرة من الايام اللاحقة حتى كان من امر تعيين اللجنة ما كان مما يعز تلافيه او اخفاؤه عن اي انسان ومن تأمل تأملاً سطحياً بسيطاً اعاد الالفة عليه . اما من بحث فيه بحث مدقق خبير التمس كل المعذرة اليه لانه عند توليته لم يجد نظاماً ثم خالفه . ولم يصادف طريقاً

مألوفاً فلم يألفه . بل انه سار على سنن الابهاء والجدود السابقين . وقال هذا ما وجدنا عليه آباءنا الاولين

ولاشك في انه في ايام آباءه واجداده كان الاشراف لا يشعرون ان لهم شيئاً من الحقوق . وان استشر واحد منهم اعتبر ان المطالبة بها نوع من انواع العقوق . ولذا فلم تحصل قسمة بين مستحقين . ولم تقسم غلة بين مشتركين . حتى قامت قائمة هذه الفتنة التي لم يمد ان الذي يقظها له اغراض وشؤون اخرى فتذرع اليها بطلب يساعده عليه العدو قبل الصديق

ومن هذا يتضح ان اعمال اللجنة ان صحت هذه المقدمة . لا بد ان تكون نتيجتها سيئة وعاقبتها وخيمة . بالنسبة لمقام سماحة السيد الذي لو احسن السياسة (وهو ربه) اسار مع تيار هذه الحوادث وجواب آمال الجهور وسارع الى الاستقالة ودفع المستحقين الى موقف يشغلهم عن الفكرة في المال السالف بالبحث في من سيكون الخلف . ولى اي نظام يسريون . وما اثم ذلك من المناقشات ودرجات والسوق . وورث عند ذلك تصفونهم السراير . وتمن جوارحهم وتنتظف حرارة الضماير . ذلك اولى من ان يقف سماحة السيد موقف المسؤل . فيقول له هذا سببتي . وذلك نيتي . والاخر . لم تصدق فيما قلت ولا فيما اليه تشير . ولقد حدث عن الصراط السوي ولم تحسن التدبير . ولقد خلطت عملاً صالحاً وآخر سيئاً ولم تخلص النية في المسير . ولقد استهوتك شياطين الانس فدفعتك الى ساحات الغرور واستولت يد الفساد فاهلك المطامع حتى اورثك شر الامور

فدق انك انت العزيز الحكيم . وما اشبه ذلك من الدبارات التي تدفع الفقراء شدة الحدة للرجم بها . والجل التي تضطرم عوامل الانتقام لنطقها . مما نحن في غنى عنه بحمد الله وموته

ولذا فهذا الخالص يرفع الى مقام سماحة السيد صوته الضعيف مدفوعاً اليه بحجة الاخلاص وحسن الولا . راجياً ان يعمل لهذا الخطب دافعاً من نفسه . وما نفعاً منه ابوقسه . وما ذاك الا سبيل الاستقالة الذي متى انهمر على اودية الفتنة اطلقاً ليهبها وجرها

وسهل جزونها وهوت امورها . وما الله بغافل عما يعمل الظالمون

ويرى الخبيرون انه متى تمت الاستقالة ولا بد ان تتم لقاء ما هو معروف في سماحة السيد من الحزم والحكمة وحسن التدبر . كانت الايق لهذا المنصب واللاحق به بيت السيد مكرم الذي هو ابن مجديتها واولو عذرتها وهو صاحب هذه المرتبة الخطيرة من قديم الزمان تعود المياه الى مجاريها . ويعتبر فتنة الاشراف من يعزها وعلى قدر عقولها مجاريها

الشورى

لقد اكد لنا كثير من افاضل اعضاء مجلس الشورى استحسنهم واستعدادهم لما اشترنا اليه قبل ان تنازلهم عن مخصصاتهم . وليس ذلك فقط . بل هم بالتشوق ايضاً صدور ارادة مولانا ولي النعم . بان لا تلمس نظارة الداخلية بعد الان لعضو من اعضاء مجلس الشورى الاحسان عليه برتبة او بيشان . طالما انه في خدمة المجلس . اما متى انتهت مدة انتخابه من عضوية الشورى اصبح كغيره . لا يلا نهر التعطفات الحديوية متى كان اهلاً لها . وذلك لعدة ادباب منها ان لا يكون للمدو في اعضاء الشورى حمل للقدح في آرائهم . او الطعن في ضمائرهم . ان صدر عنهم من الآراء والاقتراح . مالا يغلب على رأيه ومصالحه . وثانياً لكي لا يكون العضو عند انتخابه معتمداً بشيخ العرب صاحب الدور والمضيعة المتسعة الرحاب ثم يصبح بعد ايام بعنوان البك ويمسي صاحب السلاسل والغرف المغلقة الابواب . حفظاً لكرامتها وحرصاً على مفروضاتها ونظامتها . وثالثاً لكي لا تتزاحم ارباب المطامع وقت الانتخابات على اغتنام هذا المركز . ليكون غير مطموع فيه الامن ذوي العلم العالي اولى القناعة والشهامة الشما . الذين لا مطمع لهم في قبض مرتب ائوال رتبة . فينبغون الامة والحكومة باقتدارهم الصائبة . وخدا ماتهم الصادقة

ولقد اكد لنا ايضا كثير من الاعضاء المنتخبين ان كلا منهم لا يود ان يكون اول مقترح للنزول عن هذه المرتبات . وما ذلك الا بما ظف على احساسات بعض اخوانه من الاعضاء الذين يسوهم ويعز عليهم كل كلمة لقال في هذا الباب . نظراً لخصوع

البعض منهم سلطان الحرص والاقتصاد
لدرجة يهون عليه فيها كل عزيز وغال .
بحيث لو انقطع عنه مرتبه لسكان هذا
فراق بينه وبين اخوانه وخدمته وولته مع
ما هو عليه من الثروة وحسن الحال . اما
البعض الآخر فيرى ان حرمانه من هذا المبلغ
موجب لضرر حاله . ولعدم امكانه القيام
براسم مركزه وابنته التي هو فيها الآن
وان هذا هو المانع لكل شئهم من ان يكون اول
مقترح لهذا المشروع الذي يفتنه احساس
معظم الاعضاء والذي عند ذكر اول كلمة منه
في هيئة المجلس يصادف اصوات الاستحسان
وعلامه التبرل من كل جانب ويمكن

ولما كنا على يقين من العلم بأنه يوجد
حقيقة بين حضرات الاعضاء المنتخبين من
هو في اعظم درجات الحرز والاقتصاد المعبر
عنهما عادة بالشح والبخل . وكنا نعلم ايضاً
انه يسودهم حقيقة كل كلمة نقال سيفي هذا
المشروع الذي لا يتأخرون عن التهاك في
المعارضة فيه . معهما تحملوا في سبيل توقيفه
من الضيم والعناء . والالتماس والرجاء كما
لا ينكرون هم ذلك بل ينفخون به . ولهذا
فلا شك انهم سيبسبون عند تلاوة هذه
السطور . شعوراً بذكر شمائلهم وسجاياهم
ونعلم ايضاً بوجود بعض الاعضاء
الذين يضر بحالهم حقيقة حرمانهم من مثل
هذه المراتب الوفرة

الا ان كل ذلك لا يصح في شرع العدالة
ان يكون مسوغاً لتحمل معظم الاعضاء
الابرياء عاراً لتألم منه جوارحهم . وتواخذهم
عليه ضارهم . مرضاة لغير قليل منهم يصح
اعتبارهم بانهم علة في جسم الشورى
ما داموا يفضلون مصلحةهم الشخصية على
مصلحة مجتمعهم العمومية

ولذا فانا نرفع هذا الالتباس بلسان
الاهالي الى صاحب العطفة عمر لطفي باشا
رئيس المجلس الذي تعلقت آمال الامة بشمو
افكاره وعلمهمته . وتوجهت امانتها الى
قبلة مداركه ومضاء عزمته . والذي تأني
شهامته وعياده ان يترك على حائط مجلسه
عبارة تثيره عليه زواجر الاهواء والاغراض
كما شافت اصحاب المغايات والامراض
ان يوجهه عنائه السامية . لاجابة
هذا المنتمس وانجاز به براهه براهه الوفاق

الصائب . اقرب الى الحكمة والسداد .
ليجعل رجاله مبرزين من شوائب النقص
وبواعث الاعتراض . اما التنازل عن
المخصصات فلا يكون للحكومة لكي لا تقصمها
على المخصص الى الخزان . بل يكون مقبداً
بشرط تخصيصه الى الجمعية الاسلامية
الخيرية التي لم يكن لها من اموال الحكومة
نصيب دون باقي الجمعيات كما سيأتي في
العدد القادم عند ذكر الجمعيات الاجنبية
المخصص لها مبالغ وافرة سنوياً في الميزانية
المصرية . وحينئذ يكون عمل عطوفة الائمة
المشار اليه مزدوج النفع والفائدة . من
حيث دفع الضرر بترك المخصصات وجلب
النفع من حيث تخصيصها لجهات الخير والبر
والاحسانات . والله لا يضيع أجر من
أحسن عملاً

✽ الشركة التجارية القضائية ✽
لقد عثرنا بطريق الصدفة على نبأ
غريب نسوقه بطريق الاجمال لحضرات
القراء ثم نزيدهم فيما بعد بياناً كافياً عليه متى
سمحت الظروف . يوجد بالعاصمة شركة
تجارية قضائية . ظاهرها الرحمة وباطنها
العذاب . حيث وجهتها في الظاهر فعل
الخير مثلاً . سمعت بزيده استحقاق في
وقف ثم تفقره قد تعذر عليه الوصول اليه
فقرى شبهة احتياها . حتى تضطر ذلك
الفقير لان يسعى لها . ويلتمس منها العون
والمدد . فتعده بالمساعدة المادية اي بكل
ما يلزم من المضاريف الرسمية . وبالمساعدات
الادبية . (اي المصاعى الشخصية) . ثم اعاقده
على ان له الخمس في كل مائة اما الاربع اخماس
الباقيين فالمضاريف والتمسطين والساعين
ثم تكتب عليه عقوداً معتبرة مدبوغة لذلك
وهكذا الحال اذا سمعت بهند التي يكتسبها ان
تدعي بحق في اي شركة كانت

ولقد علمنا ان سنانير هذه الشركة قد
علقت بأهداب شلايت (اي ملابس كهنه)
كثيرين من السادة الازهريين الذين
يدعون باستحقاق في وقف جنتمكان
الرئيس زينب هانم افندي شقيقة جنتمكان
المرحوم الرئيس حليم باشا القائم بخلافة الارشد
ناظر على هذا الوقف الآن . ولقد علقت
ايضاً تلك السنانير بخلقان احدي المترددين
على سراي الست مطلقه جنتمكان الرئيس

حليم باشا المقيمة بمصر من ثلاثين سنة تقريباً
فسوّلت لها ان تدعي زوجيتها الى جنتمكان
البرنس المشار اليه . واسلامه نيتها وحسن
طوبتها قد انصاعت لهذه النصيحة وعاقبت
تلك الشركة على ما يأتي

اولاً ان مقدار نصيب الست المشار
اليها في شركة مطلقاً نحو الربع مليون جنيه
حسب تقرير مندوبي الشركة . وان الست
تكتفي من هذا المبلغ بقية خمسين الف جنيه
واما المائتان الف جنيه . ففي مقابلة المساعي
الخصوصية والمضاريف القضائية وغيرها التي
يقتضيها سير الدعوى . وقد تحررت العقود
المقتضية بذلك . وصار الشروع في الدعوى
بكل سرعة بطريقة غريبة الشكل . قضت
على ولاية الامور بالتيقظ والانتفاة لها .
دفعت ما يترتب عليها من العواقب الوخيمة
تخايرت الحكمة الشرعية بتأجيل النظر في
هذه الدعوى . وفي دعوى السادة الازهريين
المتحقيقين في الوقت الحاضر ريثما
تتروى قليلاً في هذا السير وفيما سيؤدي
اليه . وخصوصاً ان بعض الاعضاء المجلس
الشريعي ممن يستحقون في الوقف المثلوه عنه
متى صحت دعوى اخوانهم الظاهرين الان
. ثم اذنت الحكومة ان تروى وتندبر حتى
انها اهتدت الى طريقة امن معها شر العقابة
وهي ان تشكل هيئة مخصوصة بدكرتو
خديو لتحكم تحت رئاسة ساحة قاضي
افندي مصر في سائر القضايا المتعلقة بتركة
جنتمكان البرنس حليم باشا (ونعم ما فعلت)
وسيكون اعضاؤها في الغالب من قضاة
الاقليم وقد تقرر بعضهم وجاري النظر في
انتقاء الباقيين . ومتى تم انتقاؤهم صدرت
الاورام الكريمة بالشروع في العمل . ولقد
علمنا ان تلك الشركة مركبة من كثير من
الامراء والعظماء ارباب المقامات السامية
وذوي اليسار وغيرهم من لا تعرض لتكرهم
الان حتى تنطق بلسانهم الجادات . وتتادي
هم شواهد الاحوال وصروف الحادثات .
والايام كقبلة بنشر ما طواه الغيب في ثبات
الزمان . وكل آت قريب . وسنعود الى هذا
المقام بايضاح واسباب

✽ الاسكندرية ✽
لقد وصل العدد الفائت للاسكندرية
واطالع افاضلها على ما خاطبناهم به تحت

عنوان (الاسكندرية ونسابة محكمتها
الاهلية) فتاوردت علينا منهم الحررات
الودية . والرسائل الاصلاحية مما سنشره
على التوالي في الاعداد القادمة . ثم من
الطف تلك الرسائل جملة تحت عنوان (كلمة
يقولها قاطن بالاسكندرية) لا بد ان يكون
حضرة الفاضل محررها كان اخذاً معاً التأثير
والانفعال كل ما اخذ . بدليل ما اشتملت عليه
من شدة العبارات . وحدة القول في مقام
الشرح والبيان . واتنا لنقص لحضرتة عذرا
حيث المقام مقام حزن واسف . وذلك
بالنظر لتقاعد وجوه الثغر وسرانه وامرأته
وعظمائه عن تقليد اهالي الارياك . سيفي
عظام الامور . وجايل الاعمال . كاهالي
بابس الفلاحين . مثلاً . واهالي هيبا .
والسبلاوين الذين لم يقابلوا اعتناء نظارة
المعارف عليهم بالرضا والتسليم عند ما
قررت تنزيل درجات مدارسهم . كما قابل
هذا الاعتناء امراء الثغر واعيانهم عند ما
قررت نظارة المعارف الغاء القسم التجهيزي
بمدرسة مدينتهم العظيمة التي . لو انهم الدهر
عليها يسكن ذوي هم كسكان الارياك
لاصبح فيها من المدارس العالية فضلاً عن
التجهيزية ما تباري به البلاد الاجنبية فضلاً
عن مدارس العاصمة . وهذه بعض
شذرات اقطعتناها من تلك الرسالة التي ضربنا
صفحة عن نشرها الان . حتى يتمكن الصلح
بيننا وبين تلك المدينة بثبوت اخلاص نبأنا
وصديق مودتنا بالنسبة لهم ويتأكدون اننا
ان أسأنا القول معهم . فما هو الا من فؤاد
محزون بموت ثرات ما يقال عنهم . ثم نشر
بعد ذلك ما لدينا من مثل هاته الرسالة
وسواها . حتى تفصل وايام . ببركات
مساعيتهم الى ما يري العبد . ونضحك
الصادق وهو ولي الهداية والتوفيق

لقد اضطررنا لتأجيل نشر بقية المواد
التي نوهنا عنها بصدر الجريدة للعدد القادم
فنستلقت اليها الانظار
انه بعونه تعالى قد ألفت رواية الملك
العادل محمود الخوارزمي بيبص العربي
الشهير (بالظاهر بيبص) وهي تضمن
واقعتي مدينة القيطلات ومدينة البرقع
في جملة مناظر عجبته وواقعات حربه مع
بيان سبب سجن وخلاص الملك معروف ابن

جمر وظهور ولده الملك عن نوس كل ذلك
مفصّل في خمسة فصول بديعين الشكل
مفتحين ومغتمين بالأحسان اللطيفة وهي
رواية عربية فكلمة وسنقوم بتخليها بتيار
الاوره الخديويه بجمعنا المسماة بحسن
الصفاء وقد اعرضنا عن ذلك ليدوان عموم
الاشغال نسأل الله حسن الختام

مع العلم بان هذه الرواية لم يستبق
تخليها ولا تنقيصها وقد تنازلت عن ربع
ايرداها للجمعية الخيرية الاسلامية قبل
خصم المصاريف كما اعرضت بهذه الصفة
لديوان عموم الاشغال وعلى الله الاتكال
مدير جمعية حسن الصفا
حسن صفوت

(الاهالي) تلتمس من المحافظة ودويان
الاشغال توجيه الفكر لتعريض مثل هذه
الاعمال التقدمية تنشيطاً لم ولا مثالم حتى
لا تكون الحكومة حجرة عثرة في سبيل
عيش المصريين الذين غلقت في وجوههم
ابواب مصالحها ومالك الارتزاق حيث
قد علمنا بان اعضاء هذه الجمعية معظمهم ان
لم نقل جميعهم من مرفوقى الحكومة ومن
المتخرجين بدارسها ولا شك في انهم لو
وجدوا للحكومة اوسع بلادها معامل او
فاورقات لا تروا الاشغال بها عن غيرها

الحاكم المختلطه وتسجيل العقود
لا ينبغي ان الحاكم المختلطه مفت كل
واقف عليها ويده عقد مقتضاه باع زيد الى
عمرو او رهن عمرو الى خالد كذا وكان
مضمياً او مختماً فبعد اخذ عوداها المقررة
في لا تحتها تجري تسجيله بدون بحث عن صحة
موضوعه من عدمه وهذه الخطه لا بأس
بها متى كان الموضوع صحيحاً او كان
المتعاقدان من أناس يقدرون حقوق الغير
قدرها ولكن من الاسف قد استعملها
السفهاء وسيلة لسلب اموال الغير حيث
لا رادع يردعهم ولا مانع يمنهم وذلك
انه يوجد أناس يكون بأيديهم عقار ثم
تجرهم سوء تربيتهن للاستبدان في حظوظ
انفسهم فيخدرون مع تيار الغي فلا يفقهون
من غفلتهم الا ويرون الدين قد استغرق
ما بأيديهم فيرى الواحد منهم نفسه انه
سيصير عالة على العباد حيث لا مخلص له
من الدين الا ابتاع ما يده وسداد ما عليه

فبدلاً من ان يعمل هذا العمل ويعيش فقيراً
شريعاً وربما وجد له بعد ذلك من يساعده
على سد عوزة . يعتمد الى شخص يلائمه في
البداء والمثرب ويبيع او يرهن له ما هو محل
لوفاء دايته بعقد مسجل فراراً من الدين
ويصير معزباً من كل ملكه فيصبح دائمه
يتخبط حائراً فيما يحمره

نعم ان القوانين لم تقلت امثال هذه
التصرفات متى ثبت امامها صحة ذلك .
لكن أهبل ذلك يسبل الحصول عليه امام
القانون كلافان فيه ما فيه من ضياع المال
والزمن وهبات هبات . ومن هذا النوع
أناس يبيعون عقارهم ويتدون اثاثه عدداً
من يد المشتري ويحرون له عقد المبالغه
ثم ينتقل ذلك الباع فيبيع ما باعه الشخص
ثالث ويحمر له عقداً مثل الذي حرره اولاً
وبما سجل المشتري الثاني قبل الاول ساعة
او يوم فيقع المشتريان في اشكال يغم عنه
ضياع ثمن البيعة او اكر في نفقات القضايا
وهكذا تنقلب طرق الفساد ادواراً واشكالا

اذ لا يقف على حدودها الا اهلاً وكبير
ما هم حتى ان هذا الداء قد استعمل وانتشر
انتشاراً لا يؤمل تلافيه الا بهمة عطوفة
ناظر الحقائقه الحالي ومستشارها الفاضل
ورجال لجته الانجاب بطرق ان لم تكف
لاستئصال جرثومته فتصفي تخفيف
وطأته وعندي ان احسن طريقة لتخذ
لثلاثي ذلك اولضعفه . اذ ما لا يدرك كاه
لا يترك كاه . ان الحكومة تجعل تقرير
العقود العرفية التي تصدر بين متعاقدين
تحت مراقبة مشايخ ومأذون وحراف كل بلد
بمعنى انه بعد تحقق عدم وجود مانع يمنع مما
يراد اجراؤه بتقرير العقد ويتوقع عليه من
المتعاقدين بحضورهم وبعدها يصير التوقيع
عليه من المذكورين بأن هذا العقد صحيح
الاصل خالي من الموانع يجري تسجيله تحت
مسؤوليتهم ثم تسكف الحاكم المختلطه بعدم
قبول عقود عرفيه غير مستوفيه لهذه
الاجراءات وبذا تكون الحكومة خدمت
الاهالي خدمة جليسة يترتب عليها حفظ
اموالهم واوقانهم التي تضع اثناء المشاكل
ورب قائل أن من يكون في وسعه ان يثب
هذا العمل الشنيع الذي هو سبب الضرر
لا يعد ان يزور على مشايخ ومأذون

وصراف بلده . نقول هذا الموضع الحكومه
له من القوانين والعقوبات الصارمة ما يكفل
عدم اجترار الاشياء عليه وان اجترأوا
عليه وقعوا تحت سوط العذاب متى وصل
العقد الى صراف البلد لان مثل هذا العمل
معدود في نظر القانون من الاعمال الجزائية
الجنه التي لا فتكك لم تكنها من شدة العقوبة
اما مبيع العقار الواحد عدده مرار
لاشخاص متعددين بواسطة بائع واحد .
فلا يعتبره القانون من الاعمال الجزائية بل
هو من الاعمال المدنية . وكذلك الامر من
يكون له فداناً واحداً فيبيع عشرين فداناً
قيمة حصته وحصة شركائه في الميراث او
غيره وما شاكل ذلك . وبوضع طريقة
عادلة لحسم هذا الضرر تكون الاهالي
مدبونة لوضعها بمجمل الشكر وحسن
الدعاء كانه جبر الفتاح عابد
من الرجليه غريبه

(تابع ما قبله)

الشكاية وأمين . لفئة ضعيفة من الحامين
والدهية الدعاء ان الحامي المتبول في
محكمة ابتدائية لا ينعنه المرافعة في محكمة
جزائية تابعة لمحكمة ابتدائية اخرى كأن قد
انعكست الضروريات حتى يقضي ان البعير
لا يقدر على ما يحمله الهراوان العالم عاجز
عن ان يفهم البداهيات التي يعرفها الجاهل
ويالجب ان تكون مكافأة الحامين
الابتدائيين الضرب على ايديهم والحجر
عليهم مع ان الحاكم الاهلية ما قامت قائمتها
مدة الاحدى عشرة سنة الماضية الاجهامين
لا شهادة بأيديهم غير ثقة الامة ولا سابقة
دروس لهم غير دروس الاختيار والتجارب
ولم يسمع ان محكمة ما طردت واحداً منهم
لعدم الكفاءة في الفن اكثر من اثنين في
المائة وما منهم الا ودافع عن حقوق الفقراء
وما منهم الا وناضل عن دماء الابرياء
احتساباً لوجه الله وامثالاً لاوامر الحكومة
وقرارات الحاكم وحباً في خدمة الانسانية
أقبل الصالح العام يقضي بمكافأتهم ويغذلائهم
واذا قيل ان الالاتمة الجديدة لم تأت
شيئاً تكرر من هذه الخبيثة ما دامت
الالاتمة القديمة هي الفاضية بان الحامي المقرر
في محكمة ابتدائية يترافع فيها فقط قلنا
ولكن قالت ايضاً انه اذا اراد المرافعة في

الحاكم الابتدائية الاخرى او في الاستئناف
فيؤدي امتحاناً امام لجنة الامتحان فما بالم
واقفوت على حد قوله تعالى (لا تقرروا
الصلاة) يقتضون ما طالب لم ويتروكون
مادون ذلك فاللائق إما معاملنا على التقديم
بمعنى ان الحامي المتبول في محكمة ابتدائية
اذا اراد المرافعة في محكمة اخرى يقر
بواجب الامتحان المنوه عنه في الالاتمة
القديمة او مساواناً بمن يستجدون على مقضى
الالاتمة الجديدة بان يترافع الحامي الابتدائي
في جميع الابتدائيات المدة المحددة فيها وبعد
انقضائها يترافع في الاستئناف
على ان ذلك النص الوارد في الالاتمة
القديمة لا يمنح المتشيعين حق التذرع
لاستئنافه لانه نص غير متعلق على العدالة
بدليل ان الحكومة عدلت عنه بالنسبة لمن
يستجدون ونصت الحامي الجزئي حق المرافعة
في كافة محاكم جزئيات القطر والحامي
الابتدائي حق المرافعة في كل معاكمه
الابتدائية ايضاً

ومن البادئ المقررة في الشرائع
السحاوية والحكم الفلسفية ان الرجوع عما
لا يحسن خير من الاسترسال فيه وكفى
بقول امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي
الله عنه في هذا المعنى برهاناً حيث قال
رحمه الله في رسالته المشهورة الى ابي موسى
الاشعري ما نصه (لا تبتك قضاء قضيتيه
بالامس ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه
لرشدك ان تراجع الحق فان الحق ومرجعته
خير من الباطل والتادي فيه)

بان بما قدمنا ضرورة تخويل الحامين
الابتدائيين حق المرافعة في جميع المحاكم
الابتدائية وعدم عدالة ما يخالف ذلك
وايضاً لا موجب لحرماتهم من المرافعة في
الاستئناف لان الشرط الاولي للتبول في
الاستئناف على الالاتمة الجديدة والشرط
الذي يتوقف عليه التبول بمقتضى الالاتمة
القديمة هو علم الشخص بالمسائل القانونية علماً
تاماً وزادت الالاتمة الجديدة شرطاً ثانياً هو
تقرين هذا الشخص ومزاوته للرافعات مدة
محدودة قدرها ثلاث سنين (البقية تأتي)

طبعت بمطبعة الاهالي بمجل ادارتها
صاحب امتياز الجريدة
استاماعيل اباطه

تكون

جرب

أوباء

لا تفتن

و

محل

بشائر

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال

ال